قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17645) – السنة الحادية والخمسون – الأربعاء غُرة صفر 1448هـ – 15 يوليو 2026م

الرؤية الخليجية لمواجهة استمرار العدوان الإيراني الغاشم

بقلم:

د. يعقوب سامي القوز

حين يشتعل الحريق، لا يندفع العاقل إلى النار وهو يحمل نارًا أخرى. لا يواجه اللهب بما يشبهه، ولا يرفع درجة الاشتعال ظنًا منه أنه ينتصر. من يعرف طبيعة الحرائق يدرك أن السيطرة لا تبدأ من مطاردة الشرر، بل من فهم ما يغذّيه؛ من إغلاق مصدر الغاز، وعزل مساحة الخطر، ومنع امتداده، وترك الوقت يعمل تحت إدارة دقيقة ويد خبيرة لا ترتبك أمام وهج اللحظة.

وهكذا تُدار الأزمات بين الدول. ليست كل ضربة تُقابل بضربة مشابهة في الشكل، ولا كل استفزاز يُجاب بما ينتظره المستفز. فبعض الاعتداءات لا تهدف إلى إحداث أثر مادي فحسب، بل تريد أن تصنع ردًا متعجلًا، وأن تجرّ المنطقة إلى مساحة ملتهبة، وأن تجعل الغضب وقودًا إضافيًا لحريق كان ينبغي خنقه قبل أن يتسع.

إنّ الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على مملكة البحرين لا يجوز التعامل معها بخفة أو تبرير أو تهوين. فهي مساس مرفوض بأمن دولة ذات سيادة، ومحاولة خطيرة لاختبار استقرار بُني بالعقل والعمل والالتزام. غير أن خطورة الاعتداء لا تعني أن يكون الرد أسير الانفعال، ولا أن تتحول السياسة إلى مرآة للغضب. فالمسألة هنا ليست في أن نغضب أو لا نغضب؛ الغضب مفهوم حين يُمس أمن الوطن. المسألة الأهم: كيف نحول الغضب إلى قدرة تحمي الدولة، لا إلى شرارة توسّع دائرة الخطر؟

في الأيام الأخيرة، صادفت بعض الطروحات الإعلامية والتحليلية التي تدعو إلى التصعيد المباشر، وتطالب بأن يقابل الخليج الضربة بضربة، وأن تُدار المواجهة بمنطق «الحديد للحديد». هذه القراءة، وإن بدت حازمة في ظاهرها، تحمل قدرًا واضحًا من العاطفة أكثر مما تحمل من حسابات الدولة. فليس كل صوت مرتفع دليل شجاعة، وليس كل دعوة إلى الرد الفوري دليل فهم للمشهد. هناك فرق واسع بين من يقرأ الأزمة من خارج موقع المسؤولية، ومن يتحمل كلفة القرار على أرض فيها أطفال ونساء ومدارس وبيوت وأسواق وموانئ ومسارات تنمية لا يجوز أن تُدفع كلها إلى فوهة الاشتعال.

إن حكامنا لا يديرون السياسة بمنطق الغضب، ولا يتركون أمن الشعوب رهينة لحظة انفعال. هم يعرفون أن الحكمة في الخليج ليست لينًا، بل خبرة متراكمة في النجاة من العواصف من دون أن تفقد السفينة اتجاهها. ويعرفون أن الصبر ليس تراجعًا، بل ضبطا محكما لإيقاع المواجهة. ويعرفون كذلك أن الحزم لا يحتاج دائمًا إلى ضجيج كي يكون حاضرًا؛ فقد يكون أحيانًا في التوقيت، وفي تراكم الضغط، وفي توحيد الموقف، وفي حرمان المعتدي من المشهد الذي أراد أن يستدرجنا إليه.

لا أقول ذلك خوفًا من إيران أو من أذيالها، ولا أقوله تهاونًا مع اعتداء غاشم. أقوله حرصًا على البحرين، وعلى الخليج، وعلى أطفالنا، وعلى شعوبنا، وعلى دولنا، وعلى وحدتنا، وعلى المسيرة التي شُيّدت بالصبر والعمل والتنمية والأمن. فليس من الحكمة أن نمنح من يشعل النار فرصةً ليقول إن المنطقة كلها احترقت معه. وليس من الشجاعة أن نرد على الحريق بحريق أكبر، ثم نبحث بعد ذلك عن ماء لم يبقَ منه إلا الندمُ.

التصدي الحقيقي للاعتداءات لا يكون بالتراخي، ولا يكون بالاندفاع، يكون بما يشبه هندسة الإطفاء: عزل مصدر الخطر، خنق الغاز الذي يغذيه، مراقبة اتجاه الريح، حماية البيوت القريبة، ومنع الشرر من التحول إلى كارثة. وفي السياسة، يعني ذلك تعزيز الجاهزية الدفاعية، وتوثيق الانتهاك، وتوحيد الخطاب الخليجي، وتحريك المسارات الدبلوماسية والقانونية، وتحصين الجبهة الداخلية من الشائعات والاستفزاز، ورفع كلفة العدوان على من يمارسه من دون أن نمنحه مكسبًا دعائيًا أو ذريعةً لتوسيع الحريق.

إن الحريق لا ينطفئ دفعة واحدة. يحتاج إلى وقت، وإلى إدارة، وإلى صبر يقظ، لا إلى تسرّع يفتح له منافذ جديدة. كذلك الأزمات مع إيران لا تُدار بخطاب غاضب، ولا بردٍّ واحد، ولا بمزايدات أمام الكاميرات، بل بمسار طويل يضيّق مساحة العبث، ويكشف الفاعل، ويحاصر أدواته، ويمنع تكرار الفعل. فالرد الأذكى ليس أن تفعل ما يتوقعه خصمك، بل أن تسحب منه القدرة على التحكم بإيقاعك.

إن السياسة حين تُدار بالعاطفة تتحول إلى متاهة. تبدأ بجملة حماسية، ثم تنتهي بسلسلة من الأثمان الثقيلة التي يدفعها الناس لا أصحاب العبارات. أما السياسة حين تُدار بعقل الدولة، فإنها تعرف كيف توازن بين الكرامة والمصلحة، وبين الردع والحكمة، وبين حفظ الحق ومنع الانزلاق. فالدولة ليست قصيدة غضب، والسيادة ليست صرخة عابرة، والأمن الوطني ليس ساحة لإرضاء المزاج العام، بل مسؤولية دقيقة لا تحتمل الارتجال.

نعم، يجب أن يكون الموقف واضحًا: الاعتداء مرفوض، والسيادة البحرينية ليست موضع اختبار، وأمن الخليج لا يُترك للمغامرين، ومن يهدد أمننا يجب أن يواجه كلفة سياسية وقانونية ودبلوماسية وأمنية محسوبة. لكن الوضوح لا يعني التهور، والحزم لا يعني الانفلات، والردع لا يعني أن نختار الساحة التي يريدها المعتدي. أحيانًا تكون أقوى ضربة هي أن تمنع خصمك من إشعال الجولة التي خطط لها، وأن تتركه محاصرًا بنتائج فعله لا متكئًا على رد فعلك.

من يريد التصعيد يريدنا أن نرى النار فقط، لا أن نبحث عن أنبوب الغاز. يريدنا أن نركض خلف ألسنة اللهب، لا أن نغلق مصدرها. يريدنا أن نغضب بالطريقة التي تخدم روايته، لا أن نتصرف بالطريقة التي تحفظ أوطاننا. وهنا تظهر قيمة القيادة الرشيدة: أن ترى ما وراء الدخان، وأن تفرّق بين الشرارة والمصدر، وأن تعرف أن حماية البحرين والخليج لا تكون بتوسيع دائرة النار، بل بمحاصرتها حتى تختنق.

الخليج لا يخشى المعتدي، لكنه لا يسلّمه مفاتيح قراره. لا يهادن العدوان، لكنه لا يترك الغضب يكتب سياسته. لا يقبل الإهانة، لكنه يعرف أن الكرامة تُحمى أحيانًا بأدوات أكثر عمقًا من الرد العاجل. فالقوة ليست في أن تفعل الشيء الأسرع، بل في أن تفعل الشيء الأجدى. وليست في أن تُري خصمك غضبك، بل في أن تجعله يدفع ثمن خطئه من دون أن يدفع شعبك ثمن انفعالك.

خلاصة القول: إن الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على البحرين ودول الخليج تستوجب رفضًا صريحًا، وردعًا محسوبًا، وموقفًا خليجيًا متماسكًا، وإدارة أزمة لا تسمح للغضب أن يتحول إلى وقود. نحن لا نريد تصعيدًا يبتلع التنمية، ولا اندفاعًا يربك الأمن، ولا مواجهة تُدار بمزاج اللحظة. لذلك فاللحظة الراهنة تتطلب حكمة تحمي، وحزمًا يردع، وسياسةً تعرف أن إطفاء الحريق يبدأ من خنق الغاز لا من مطاردة اللهب. فمن أجل أطفالنا، وشعوبنا، ودولنا، ووحدتنا، ومسيرتنا في الأمن والبناء، يجب أن تبقى السياسة في يد العقلاء، فالحريق إذا أُدير بالحكمة انطفأ، وإذا أُدير بالعاطفة يمكن أن يبتلع البيت كله.

السياسة الأمريكية والعقدة الشرق أوسطية!

بقلم:

د. عبدالمنعم سعيد

عندما التقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الرئيس الصيني «شين جيانج بين» في مطلع الصيف، فإن هذا الأخير أخبره أنه لو استبعدت النخبة الأمريكية «عقدة ثيوسيديدس» من تفكيرها، فإن الصين والولايات المتحدة يمكنهما سويا شق طريق جديد لسلوكيات القوى العظمى في العالم.

ليس سرا على أحد أمرين: أولهما أن الصين والولايات المتحدة رغم التنافس الشديد بينهما، فإن هناك درجة كبيرة من التعاون والاعتماد المتبادل بين أسواقهما، وما ينتجانه من سلع وبضائع وأنشطة اقتصادية مختلفة؛ فضلا عن إنقاذ الكوكب بيئيا لن يتم من دون التعاون بينهما.

وثانيهما أن ما سمى «عقدة ثيوسيديدس» يرجع إلى مبدأ بات مركزيا لدى النخبة السياسية الأمريكية، ما سجله المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس أن حرب «البلوبونيز» نشبت عندما شعرت «إسبرطة» أن «أثينا» تتقدم إلى الدرجة التي تستطيع بها تهديد الأولى.

القاعدة باتت أن تقدم الصين وارتفاع مكانتها لا يجعل الصين والولايات المتحدة في حالة خصومة؛ إنما سوف يؤدى إلى الحرب بينهما. وبينما كان مثل هذا الاستنتاج محض فرضية في العلاقات الأمريكية الصينية؛ فإن الولايات المتحدة باتت تعيش عقدة دائمة متعلقة بالشرق الأوسط جعلتها تتورط في «حروب أبدية» في أفغانستان والعراق وحاليا في اليمن والصومال والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب وخليج عمان حيث تنتشر الأساطيل والحشود الأمريكية.

التورط في الشرق الأوسط والخروج منه بات نوعا من العقدة الأمريكية التي لا تتعلق مباشرة بالمصالح الأمريكية؛ وإنما بأسباب تحددها القيادة الأمريكية في كل تدخل على حدة.

في أوقات كان ذلك بسبب الاتحاد السوفيتي عندما كان قوة عظمى أخرى في العالم، وأحيانا كان ذلك من أجل النفط، وأحيانا أخرى من أجل نشر الديمقراطية، وأحيانا ثالثة من أجل مقاومة الإرهاب؛ وأخرى رابعة الآن من أجل فتح المضايق الدولية في «مضيق هرمز».

في كل مناسبة من هذه تقوم واشنطن باستعراض كبير للقوة بنشر حاملات الطائرات والتنويه بحشد القوات واستخدامها في الهجوم. الرئيس ترامب، ومن قبله الرئيس بايدن، حملا إلى البيت الأبيض وعودا مقدسة بأنهما لن يتورطا في الشرق الأوسط، مع المعاداة تماما للحروب الأبدية دخل المنطقة؛ ومع ذلك فإن كليهما كان جاهزا للاستدراج إلى المنطقة في حرب غزة الخامسة وما تلاها وتفرع عنها حرب إيران أو الخليج الرابعة.

إن «العقدة الشرق أوسطية» نجمت من أن «الشرق الأوسط» ما هو إلا منطقة استراتيجية واحدة وهي نظرة تقسمها النخبة السياسية الأمريكية إلى مسارح متعددة؛ وبينما تدافعت الأساطيل الأمريكية إلى تقديم العون إلى إسرائيل بعد هجوم حركة «حماس» على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 في معركة إضافية للحرب الفلسطينية الإسرائيلية لا تقتصر على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني فقط، وإنما تمتد ليس فقط إلى جبهات المساندة في العالم العربي، وإنما تمتد فورا إلى بقية المنطقة بتاريخها وجغرافيتها ونفطها ومضايقها.

لم يكن في الولايات المتحدة من يدرك أن «القضية الفلسطينية» لا تقل تأثيرا استراتيجيا على الشرق الأوسط عن «المسألة اليهودية» الذائعة في التاريخ الغربي البشع، وأن حل أيا منهما لا يتم ساعة وقف إطلاق النار وإنما عندما يكون مصحوبا بتناول أصول المسائل كلها.

النفوذ الإسرائيلي يعرقل تصويت الكونجرس لتعديل المساعدات الأمريكية

بقلم:

د. رمزي بارود ○

لقد بدا للوهلة الأولى أن مواجهة كبرى باتت وشيكة داخل قاعة مجلس النواب الأمريكي، إذ كان من المقرر أن يفرض تعديل –طرحته لجنة القواعد والأنظمة– تصويتاً قياسيا نادراً وذا دلالة بالغة حول حرمان إسرائيل من المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية البالغة قيمتها 3.3 مليارات دولار.

لقد كان من شأن هذا الإجراء –الذي طرحه النائب الجمهوري توماس ماسي وحظي بدعم شخصيات ديمقراطية تقدمية بارزة مثل ألكساندريا أوكاسيو–كورتيز وغريغ كاسار– أن يضع موقف كل مشرّع بشأن المساعدات الخارجية غير المشروطة تحت مجهر الرأي العام، غير أن عملية التصويت تلك –التي كانت تنطوي على رهانات كبيرة– لم تتم في نهاية المطاف.

في يوم 30 يونيو الماضي، سقطت الحزمة التشريعية المعروضة بأكملها تحت وطأة الصراعات السياسية الداخلية في واشنطن؛ إذ شهد الموقف تحولاً إجرائياً دراماتيكياً حين صوّت تحالف يضم ديمقراطيين وجمهوريين محافظين مستائين ضد «القاعدة» الإجرائية الإلزامية اللازمة لمجرد البدء في مناقشة مشروع قانون الإنفاق الخاص بوزارة الخارجية.

وحتى لو جرى ذلك التصويت على تعديل «ماسي»، لكانت النتيجة متوقعة تماماً؛ إذ كان ذلك التعديل سيُرفض، نظراً إلى أن الدعم لإسرائيل يظل راسخاً بنيوياً لدى الحزبين في الكونغرس، وذلك رغم تحول الرأي العام الأمريكي ضد السياسة الإسرائيلية بأعداد غير مسبوقة تاريخياً.

ووفقاً لاستطلاع رأي محوري أجرته مؤسسة «غالوب» ونُشر في 27 فبراير الماضي باتت نسبة كبيرة من الأمريكيين تتعاطف مع الفلسطينيين أكثر من الإسرائيليين، حيث بلغت النسبة 41% مقابل 36% لصالح الفلسطينيين.

وتُعد هذه المرة الأولى –منذ أن بدأت «غالوب» في رصد هذا المؤشر قبل أكثر من عقدين من الزمن– التي لا تحظى فيها إسرائيل بالأولوية في التعاطف الشعبي.

ومع ذلك، فإن هذا التحول يندرج ضمن اتجاه أوسع لا يمكن إنكاره؛ إذ كشف استطلاع واسع للرأي على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، أجرته جامعة «كوينيبياك» ونُشر في أواخر يونيو 2026، أن نسبة غير مسبوقة تبلغ 48% من الناخبين الأمريكيين باتت ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية «تبدي دعماً مفرطاً» لإسرائيل، وهي النسبة الأعلى التي سُجلت منذ أن بدأت الجهة القائمة على الاستطلاع تتبع هذا السؤال في عام 2017.

ولهذا السبب بالتحديد، يكتسب التعديل الذي اقترحه «ماسي» أهمية بالغة؛ إذ لا تكمن أهميته في أن الساسة الأمريكيين قد استيقظ لديهم فجأةً ضميرٌ أخلاقيٌّ جماعي، بل في أن دورات الانتخابات الأخيرة مثلت المرة الأولى في التاريخ الأمريكي الحديث التي شكّلت فيها القضية الفلسطينية عاملاً رئيسياً وحاسماً في توجيه خيارات المواطنين عند الإدلاء بأصواتهم.

لقد ظل المحللون السياسيون التقليديون على مدى سنوات طويلة يستخفون بحراك التضامن مع فلسطين، زاعمين أن الأمريكيين لا يصوتون إلا بناءً على مصالح اجتماعية واقتصادية آنية وولاءات حزبية راسخة؛ غير أن هذا التقييم ثبت خطؤه لاحقاً.

لقد أصبحت الكلفة السياسية لتواطؤ واشنطن أمراً لا يمكن إنكاره في أعقاب تداعيات السباق الرئاسي لعام 2024، وهي حقيقة أكدتها لاحقاً شخصيات مطلعة من داخل دوائر صنع القرار العليا. ففي النقاشات التي تلت الانتخابات، أقر مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية بأن طريقة التعامل مع حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة قد أدت إلى نفور كتل تصويتية وقواعد انتخابية جوهرية.

أصبحت الكلفة السياسية لتواطؤ واشنطن أمراً لا يمكن إنكاره في أعقاب السباق الرئاسي لعام 2024. ووفقاً لموقع «أكسيوس» (Axios)، أقر كبار الاستراتيجيين الديمقراطيين –الذين يتولون مراجعة أداء الحزب بعد الانتخابات– صراحةً أمام مجموعات مناصرة بأن البيانات الداخلية للحزب أثبتت أن سياسة الإدارة تجاه غزة كان لها «أثر سلبي صافٍ» على نتائج التصويت.

وقد أكدت هذه النتيجة –التي كشف عنها بول ريفيرا، مُعد تقرير المراجعة الداخلية للحزب الديمقراطي– أن الدعم غير المشروط الذي قدمه الحزب لإسرائيل أدى إلى تصدع قاعدته الانتخابية بشكل مباشر، وأسهم في نهاية المطاف في خسارته الانتخابات.

ومن المتوقع أن تشهد انتخابات التجديد النصفي في شهر نوفمبر المقبل منافسة محتدمة، وسيكون ملف غزة حاضراً بقوة في هذه الانتخابات. ففي أعقاب سلسلة من الانتصارات التي حققها التيار التقدمي المناهض للحرب في الانتخابات التمهيدية المحلية، أفادت صحيفة «الغارديان» بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الصراع قد تحولت فعلياً إلى ما يشبه «الاختبار الحاسم» لتيار اليسار.

غير أن هذا التحول التاريخي في نظرة الرأي العام الأمريكي إلى فلسطين وإسرائيل لا يعني بالضرورة حدوث قطيعة سياسية وشيكة، إذ يُعرف عن الساسة الأمريكيين «مرونتهم الأخلاقية» وقدرتهم الفائقة على تطويع اللغة وصياغتها بما يخدم بقاءهم في السلطة.

وفي الواقع، يكشف تطور اللغة التي استخدمتها النائبة ألكساندريا أوكاسيو–كورتيز فيما يتعلق بمصطلح «الإبادة الجماعية» في غزة القصة الكاملة لكيفية تحرك المؤسسة الديمقراطية، فهي لا تسترشد بضرورة أخلاقية حقيقية، بل تحركها اعتبارات المصلحة السياسية البحتة.

ففي الأشهر الأولى لحرب الإبادة الجماعية، ترددت أوكاسيو–كورتيز في تبني هذا المصطلح، مدركةً تماماً الحساسيات البالغة التي تحيط بمثل هذه اللغة في وسائل الإعلام الأمريكية والمجتمع السائد بصفة عامة.

صرحت النائبة ألكسندريا أوكاسيو–كورتيز قائلة: «إن مجرد ورود هذه الكلمة في خطابنا... يبرهن على حجم اللاإنسانية التي تواجهها غزة»، وذلك في محاولة منها لإيجاد أرضية خطابية وسطية مقبولة خلال ظهورها في برنامج «Meet the Press» على شبكة NBC في شهر يناير 2024.

ومع ذلك، وتحت وطأة الضغوط المتواصلة من قاعدة جماهيرية تقدمية تزداد حراكاً وتعبئة، عمدت النائبة ألكسندريا أوكاسيو–كورتيز إلى تصعيد لهجتها بشكل منهجي في مارس من العام نفسه، معلنةً تحت قبة مجلس النواب: «إذا أردتم أن تعرفوا كيف تبدو الإبادة الجماعية وهي تتكشف فصولاً، فافتحوا أعينكم؛ إنها تبدو تماماً كتجويع قسري لما لا يقل عن 1.1 مليون إنسان بريء».

واصل هذا التحول اللغوي تصاعده حتى بلغ مؤتمر ميونيخ للأمن في شهر فبراير الماضي، حيث استخدمت أوكاسيو–كورتيز المصطلح أخيراً من دون أي تحفظ إذ اعتبرت صراحةً بأن المساعدات الأمريكية غير المشروطة «مكّنت من ارتكاب إبادة جماعية في غزة».

تُعد أوكاسيو–كورتيز واحدةً من بين العديد من الديمقراطيين التقدميين الذين انتقوا مفرداتهم بعناية وذلك من أجل تجنب التداعيات السياسية المترتبة على استخدام مصطلح «الإبادة الجماعية» في وقت مبكر جداً أو متأخر جداً.

ولم يطرأ تعديل على موقفها نتيجة صحوة أخلاقية مفاجئة أو اكتشاف معلومات جديدة بشأن «الإبادة الجماعية الجارية»، بل لأن هامش الخطأ الذي كان يتيحه وعي الجمهور الأمريكي المتنامي قد تلاشى تماماً.

لذا، يجب أن يظل التركيز الاستراتيجي منصباً على التواصل مع الرأي العام، الذي يمتلك القوة الحقيقية للتأثير على السياسيين –بل حتى إجبارهم– على اتخاذ القرارات الصائبة.

وفي نهاية المطاف تُعد الحركة الراهنة مؤشراً بالغ الأهمية، إذ تبرهن على أن الضغط الشعبي المستمر والمناهض للحرب ينجح في زعزعة ذلك الدرع الذي لطالما حظيت به إسرائيل في واشنطن من دون مساءلة.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

نحو صفحة جديدة في العلاقات السورية اللبنانية

بقلم: بشير البكر○

تجاوزت زيارة وزير الخارجية السورية أسعد الشيباني في الأسبوع الماضي لبنان بُعدها البروتوكولي، لتذهب نحو فتح صفحة جديدة بين البلدَين، تؤسّس لقطيعة مع الحقبة الأسدية، التي فرضت وصاية على هذا البلد أكثر من نصف قرن.

وقد جاءت في لحظة سياسية مهمة، تزداد فيها الضغوط الأمريكية على الحكم الجديد في سورية، كي يعيد ارتكاب الأخطاء التي وقع فيها الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد عام 1976، حينما أرسل الجيش السوري إلى لبنان للتدخّل في النزاع الأهلي. وبدلا من أن ينسحب بعد ذلك تحوّل إلى قوة هيمنة على قرار هذا البلد المستقل، وكي يدوم له هذا عمل على تقسيم اللبنانيين وتأجيج النزاعات والحروب فيما بينهم، ومنعهم من التفاهم على حلول بينية لمشكلاتهم.

نقلت زيارة الوزير السوري إلى بيروت وطرابلس، واللقاءات التي عقدها مع أهل الحكم، والمرجعيات السياسية والروحية، رسائل عدّة، في مقدمتها الاعتراف الكامل بسيادة لبنان، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضبط الحدود والتعاون الأمني عبر المؤسّسات الرسمية، وحل الملفات العالقة بالحوار والاتفاقات الثنائية، لا عن طريق النفوذ الأمني أو السياسي.

وتحضر هنا مسألة عودة اللاجئين السوريين في لبنان الذين هربوا من بطش نظام بشار الأسد، ويتجاوز عددهم مليوناً، وهم يشكلون ضغطاً اقتصادياً وخدمياً واجتماعياً على الموارد اللبنانية المحدودة في ظل أزمات البلد المالية، ويتطلب ذلك إيجاد صيغة تفاهم تقوم على عودة تدريجية طوعية منظمة بالتنسيق بين الحكومتَين، ومراعاة الضمانات الكافية للاجئين حتى تكون فرص عودتهم ناجحة.

وفي موازاة ذلك هناك قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي تتعلق بعدة آلاف من جيش النظام السابق وأمنه فروا إلى لبنان، وبعض هؤلاء متهمون بارتكاب جرائم، وقاموا بتهريب أموال سورية إلى لبنان، ومن بينهم من يحظى بالرعاية والحماية من أطراف لبنانية ذات نفوذ.

ويشكل التقدّم في حل هذه المسألة مفتاحاً لتسهيل البحث في بقية الملفات الخاصة بترسيم الحدود البرّية ومزارع شبعا وقضايا المفقودين والمعتقلين منذ الحرب الأهلية. وقد يكون المدخل لتسوية ملف الفلول تشكيل لجنة مشتركة سياسية قانونية أمنية، تعمل على أساس الأنظمة في البلدين، بما لا يخرق سيادة لبنان، وألا يتحوّل إلى ملاذ لأي جماعة تهدد أمن واستقرار سورية.

ويصبّ في مصلحة البلدين انتقال العلاقة من الوصاية إلى المصالح المتبادلة، ولن يجري هذا إلّا بالعمل بين المؤسّسات المشتركة، وهذه إحدى النتائج المهمة للزيارة، إذ جرى إعلان تشكيل «اللجنة العليا اللبنانية – السورية المشتركة» التي تُعد الإطار المؤسّسي الأعلى للتشاور والتنسيق والتعاون بين البلدين.

وحتى تنجح هذه اللجنة في عملها وتصبح إطارا مؤسّسياً لإدارة العلاقات الثنائية، يجب أن تقوم قبل كل شيء على الندية، وتتجاوز في أسلوب عملها ومنهجه اللجان السابقة التي قامت على التبعية والفساد، وأن ينطلق عملها وفق ترتيب للأولويات بالانطلاق من تشكيل خلية عمل مشتركة ذات طابع ميداني تعمل على مدار الوقت، وتكون لديها صلاحيات كاملة.

تقوم سياسة السلطة السورية الجديدة منذ وصولها إلى الحكم على تغليب منطق الدولة على سياسة المحاور والصراعات الإقليمية، ومن منطلق هذا التوجّه عدم التدخل في الشؤون اللبنانية، وحصر العلاقة مع لبنان بالسلطات الرسمية، وهذا يعني عدم التعاطي مع أي حزب لبناني من منظور التحالف أو الخصومة، وهذا ينطبق على «حزب الله» الذي وقف إلى جانب النظام السوري السابق في الحرب ضد الشعب السوري، وهنا العقدة الأساسية التي تحتاج إلى معالجة على أساس أن تجاوز إرث الماضي المثقل بالدماء لا يعني نسيانه، لكن سورية في الوقت نفسه في غنى عن سياسة العداء المفتوح.

○ كاتب وشاعر سوري.